

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (للفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥)

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٨٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والذي مدد المجلس فيه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويغطي التقرير التطورات التي استحدثت منذ صدور التقرير السابق، المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (S/2005/36).
- ٢ - ويتضمن التقرير توصيات بشأن ولاية القوة المؤقتة وهيكلها على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٨٣ (٢٠٠٥)، استناداً إلى بعثة للتقييم أوفدتها إلى لبنان إدارة عمليات حفظ السلام في الفترة من ٨ إلى ١٤ أيار/مايو. واستعرضت البعثة مفهوم نشر القوة المؤقتة وقوام وحداتها، وقيمت دورها في الإيفاء بولايتها الحالية، وأعطت تقييماً للبيئة السياسية الحالية وآثارها على القوة المؤقتة، وقيمت الحالة على امتداد الخط الأزرق، وحللت ما يترتب على أي تعديلات يحتمل إدخالها على القوة المؤقتة من آثار على ولايتها. وأجرت البعثة مشاورات مع السلطات اللبنانية وممثلي السلك الدبلوماسي وممثلي منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - الحالة في منطقة العمليات

- ٣ - ساد هدوء هش منطقة عمليات القوة المؤقتة خلال معظم الفترة المشمولة بالاستعراض، على الرغم من أن الحالة كان يشوبها التوتر في أغلب الأحيان. فقد استمرت انتهاكات الخط الأزرق خلال الأشهر الستة الماضية، متخذة في الأغلب شكل احتراقات

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

حوية متكررة من جانب النفاثات والطائرات العمودية والطائرات الإسرائيلية بلا طيارين، وانتهاكات أرضية، ولا سيما تلك التي قام بها الرماة اللبنانيون، من الجانب اللبناني. كما كان هناك انتهاك جوي لبناني واحد قامت بها طائرة بلا طيار تابعة لحزب الله. وتصاعدت وتيرة الأعمال القتالية في المنطقة في أيار/مايو باشتباكات مسلحة بين حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية وبصواريخ أطلقتها عناصر مسلحة مجهولة. هذا وقد تردت الحالة بصورة خطيرة في ٢٩ حزيران/يونيه، حين قام حزب الله وقوات الدفاع الإسرائيلية بتبادل شديد لإطلاق النار في منطقة مزارع شبعا، أسفر عن مقتل جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية وجرح أربعة آخرين ومقتل اثنين من مقاتلي حزب الله.

٤ - وقد وقعت سلسلة الأحداث في أيار/مايو على النحو التالي: في ٩ أيار/مايو أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأنها أطلقت عرضاً قذيفة إلى داخل لبنان، في منطقة مكشوفة شرق الخيام، في سياق عملية لتدمير أفخاخ متفجرة في منطقة مزارع شبعا. وفي ١١ أيار/مايو، سقط في مدينة شالومي الإسرائيلية صاروخ من نوع كاتيوشا، أطلقتها عناصر مسلحة غير معروفة الهوية من منطقة قرب الناقورة في لبنان. وعلى الرغم من أنه وقعت أضرار في الممتلكات فإنه لم يكن ثمة رد على ذلك من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي اليوم التالي، ادعت قوات الدفاع الإسرائيلية بأن حزب الله أطلق قذيفتين من منطقة على مقربة من العجر باتجاه مزارع شبعا، لكن لم يبلغ عن حدوث أي آثار. وفي حين أنه لم يكن في وسع القوة المؤقتة التحقق من صحة هذا الادعاء فإن السكان المحليين ذكروا أنهم سمعوا أصوات انفجارات. وفي وقت لاحق، تبادلت قوات الدفاع الإسرائيلية وحزب الله إطلاق النار في ١٣ أيار/مايو وسجلت القوة المؤقتة أولاً وقوع رماية نارية بالأسلحة الصغيرة من منطقة بجوار موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية في منطقة مزارع شبعا. وادعى سكان لبنانيون محليون بأن منزلًا في كفر شوبا قد أصيب جراء ذلك. ثم تلا ذلك دويّ عدة انفجارات على مقربة من مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة. وادعى حزب الله المسؤولية عن الهجوم قائلاً إنه جاء رداً على فتح قوات الدفاع الإسرائيلية النيران من رشاشاتها الأوتوماتيكية على كفر شوبا في صباح ذلك اليوم ورداً أيضاً على إطلاق قوات الدفاع الإسرائيلية قذيفة في ٩ أيار/مايو. وعقب ذلك، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية قذائف من الدبابات ومن المدفعية، وأسقطت ست قنابل من الجو، وأطلقت عدة صواريخ سقطت على قطاع عريض من الأرض اللبنانية امتد من كفر كيلا إلى شبعا. وفي الوقت نفسه، حدث تبادل لإطلاق النار بين قوات الدفاع الإسرائيلية وحزب الله في عموم المنطقة جنوب رميش. وأخيراً وفي ٢١ أيار/مايو، فتحت قوات الدفاع الإسرائيلية النار من الأسلحة الصغيرة لصد الرعاة اللبنانيين الذين انتهكوا الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا.

وذكر سكان محليون أنه قد أصيبت ثلاثة منازل في قرية شبعاء جراء ذلك. وفي وقت لاحق، أطلق حزب الله عدداً من قذائف المدفعية وقذائف الهاون صوب مواقع لقوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة، قائلاً إن هذا جاء رداً على النيران التي أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية على قرية شبعاء. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية على ذلك برماية من المدفعية والدبابات وقنابل الهاون، فسقطت قذائف في المنطقة الواقعة بين الغجر وكفر شوبا. ولم يبلغ عن وقوع إصابات في هذه الحوادث.

٥ - هذا وقد بدأ تسلسل الأحداث في ٢٩ حزيران/يونيه حين كشفت دورية تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية جماعة من المقاتلين من حزب الله كانت قد عبرت الخط الأزرق، وتلا ذلك تبادل لإطلاق النار بين الجانبين. وعندها شرع حزب الله يطلق قذائف الهاون على عدد من مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية في منطقة مزارع شبعاء. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق النار من مدفعيتها بإطلاق قذيفتي دبابة في منطقة تمتد من شرق قرية الخيام إلى كفر شوبا. وأطلقت طائرات عمودية تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية هي الأخرى، أربع قذائف على مواقع لحزب الله قرب حولا فأضرمت نارا في أحد المواقع. وفي الوقت ذاته، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية قذائف مدفعية من موقع مقابل لمنطقة رميش. وفي وقت لاحق، أسقطت قوات الدفاع الإسرائيلية سبع قنابل من الجو على موقع لحزب الله في منطقة مزارع شبعاء. وكما لوحظ في الفقرة الثالثة أعلاه، أسفرت هذه الأحداث عن مقتل أحد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية وجرح أربعة آخرين وعن مقتل اثنين من المقاتلين التابعين لحزب الله. وأصاب ثمانية قذائف وقذائف أطلقتها مدفعية قوات الدفاع الإسرائيلية برج مراقبة لأحد مواقع القوة المؤقتة وسقطت قبلة أسقطت من الجو مرتظمة بالقرب من موقعين آخرين للقوة المؤقتة. ولم تقع إصابات في أفراد الأمم المتحدة أثناء عمليات تبادل إطلاق النار. وفي اليوم التالي، قيل إن طائرتين عموديتين تابعتين لقوات الدفاع الإسرائيلية اخترقتا المجال الجوي اللبناني وأسقطتا منشورات فوق مدن صور وصيدا وبيروت. ومنذئذٍ حُيِّم على منطقة مزارع شبعاء جو من التوتر، لكنه ساد الهدوء.

٦ - وفي ١٢ تموز/يوليه زحف ثلاثة من مقاتلي حزب الله في مسافة لا تتجاوز عشرة أمتار من الأسلاك الشائكة حول السياج التقني قرب موقع الأمم المتحدة ١-٣٢ ألف، جنوب الناقورة، وأطلقوا أربعة قذائف من نوع AK-47 باتجاه موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية. ولم ترد قوات الدفاع الإسرائيلية على ذلك. وفي وقت متأخر من ذلك اليوم، انتهكت عدة طائرات إسرائيلية المجال الجوي اللبناني.

٧ - وخلال الأعمال القتالية هذه، كانت القوة المؤقتة على اتصال وثيق بالأطراف ذات العلاقة، تحتها على ممارسة أكبر قدر ممكن من ضبط النفس. وقد أسهم تدخل القوة المؤقتة في تجنب حدوث مزيد من التدهور. وفي الحيلولة دون تصاعد الأحداث وخروجها عن نطاق السيطرة.

٨ - ومنذ ٢٩ حزيران/يونيه وحتى ١٢ تموز/يوليه، واجهت القوة المؤقتة قيودا مستمرة على استخدام طائراتها العمودية من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية بما في ذلك القيام بأعمال الدوريات على طول الخط الأزرق، ولم تكن قادرة على الطيران شرق موقع الأمم المتحدة القريب من قرية العجر. وخلال هذه الفترة أيضا، أوضح ضابط ارتباط قوات الدفاع الإسرائيلية لدى قيادة المنطقة الشمالية لكبير مستشاري القوة المؤقتة أن قوات الدفاع الإسرائيلية ستحد تعاونها في المستقبل بشأن الحوادث التي تقع في منطقة مزارع شبعا.

٩ - وشملت بعض الحوادث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير اكتشاف دورية تابعة للقوة المؤقتة في ٤ آذار/مارس صاروخي كاتيوشا في المنطقة العامة لمركبا. وقد عثر على هذين الصاروخين على بعد كيلومتر واحد ونصف الكيلومتر عن الخط الأزرق، وقد أعدا للإطلاق، ووجهها صوب الأراضي الإسرائيلية. وبناء على طلب من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، نزع قوات الأمن اللبنانية فتيلي الصاروخين وأزالتهما. وفي حادث آخر، ذكرت قوات الأمن اللبنانية أنها اكتشفت وجود صاروخ كاتيوشا قرب قرية عديسه وأزالته في ٤ حزيران/يونيه وقيل إن الصاروخ كان معدا للإطلاق وأنه قد عُثر عليه على بعد حوالي كيلومترين من الخط الأزرق.

١٠ - وواصلت القوة الجوية الإسرائيلية غاراتها في أجواء لبنان، منتهكة بذلك سيادته وسلامته الإقليمية. وكانت عمليات التحليق تقع بصورة متقطعة، ولكن بأعداد كبيرة أحيانا، فتعكر الهدوء النسبي على طول الخط الأزرق. وكما في الماضي، غالبا ما تغلغت الطائرات الإسرائيلية في عمق الأجواء اللبنانية محترقة جدار الصوت فوق المناطق المأهولة بالسكان. وتواصل نمط الخروق الجوية الذي حددته في تقارير السابقة، وفيه تنطلق الطائرات أحيانا محلقة فوق البحر وتدخل المجال الجوي اللبناني شمال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويواصل المسؤولون الإسرائيليون التمسك بموقفهم ألا وهو أنه سوف يتم القيام بعمليات الطيران والتحليق متى رأت إسرائيل ضرورة لذلك.

١١ - ولم تقع أي حوادث لإطلاق حزب الله نيرانه المضادة للطائرات عبر الخط الأزرق على مدى الفترة التي يغطيها التقرير. على أن حزب الله أطلق، للمرة الثانية في ١١ نيسان/أبريل، مركبة جوية غير مأهولة عبر الخط الأزرق، منتهكا بذلك المجال الجوي

الإسرائيلي. هذا وقد أعلن حزب الله أنه أطلق المركبة الجوية غير المأهولة ردا على الخروق الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، وصرح بأنه سوف يواصل إرسال هذه الطائرات لتحلق فوق أجواء الأراضي الإسرائيلية. وادعى أن المركبة الجوية غير المأهولة قد حلقت في أجواء الأراضي الإسرائيلية مدة ١٨ دقيقة قبل عودتها إلى الأجواء اللبنانية وهبوطها في المنطقة العامة للناقورة.

١٢ - وقد سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوع حروق أرضية للخط الأزرق، ولا سيما من جانب الرعاة، في منطقة مزارع شبعا والعجر. وتواصلت هذه الحروق أمرا يوميا معتادا، وغالبا ما كان يقوم بها الرعاة المحليون أنفسهم. وحثت القوة المؤقتة السلطات اللبنانية على منع وقوع هذه الحروق الأرضية ذلك أن تؤدي هذه الحروق إلى حوادث أشد خطورة قد تبين في عدة مناسبات، ولا سيما في أيار/مايو، حين أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية أعيرة نارية في الهواء لرد الرعاة. وفي حوادث قليلة، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار من الأسلحة الصغيرة والأسلحة المتوسطة عبر الخط الأزرق، ولا سيما في منطقة مزارع شبعا. ودعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان السلطات اللبنانية إلى وقف هذه الأعمال، ذلك لأن إطلاق النار عبر خط الانسحاب ينطوي على إمكانية تصعيد الموقف.

١٣ - هذا وقد دعا كبار ممثليّ في المنطقة، ودعوت أنا، وكذا الدول، الأعضاء المعنية حكومتي إسرائيل ولبنان مرارا وتكرارا إلى وقف هذه الحروق وإلى احترام تام للخط الأزرق. كما أننا ذكرنا الأطراف بأن حرقا واحدا لا يمكن أن يرر حرقا آخر. وينبغي أيضا التأكيد على أن قيام كلا الجانبين بأي نشاط جوي قد يشكل خطرا كبيرا على الطائرات العمودية للقوة المؤقتة، التي تقوم بأعمال الدوريات على طول الخط الأزرق.

١٤ - ولم يتم الكشف عن استخدام أي أجهزة متفجرة مرتجلة الصنع على امتداد الخط الأزرق. غير أن قوات الدفاع الإسرائيلية كانت قد نقلت أنه تم الكشف عن وجود ما لا يقل عن مجموعة واحدة من الأجهزة المتفجرة في عمق مزارع شبعا. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، سمعت القوة المؤقتة دوي انفجار بعيد آت من داخل مزارع شبعا، لكن لم يرد أي تقرير من قوات الدفاع الإسرائيلية كما لم يبلغ عن وقوع أي إصابات.

١٥ - وما انفكت قوات الأمن المشتركة اللبنانية، المؤلفة من قوات الجيش وقوات الأمن الداخلي، وقوات الجيش اللبناني، تعمل في المناطق التي أخلتها إسرائيل في أيار/مايو ٢٠٠٠. وما زال قوام ونشاط قوات الأمن المشتركة اللبنانية باقين على حالهما، وتواصلت أنشطتها المعتادة ولكن بزيادة في عمليتها وبوجود بادٍ للعيان بقدر أكبر في مستهل حزيران/يونيه

خلال الانتخابات النيابية في الجنوب. وبناء على طلب من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، تدخلت قوات الأمن المشتركة اللبنانية في عدة مناسبات للسيطرة على التظاهرات ولمنع المحتجين من الاقتراب من الخط الأزرق المواجه لمواقع قوات الدفاع الإسرائيلية لتجنب وقوع أي حوادث محتملة، ولا سيما المحاولات الرامية إلى الإضرار بالسور التقني. وعلى الرغم من هذا، تواصل حكومة لبنان التمسك بالموقف القائل إنه ما دام ليس هناك سلام شامل مع إسرائيل، فإن القوات المسلحة اللبنانية لن تُنشر على امتداد الخط الأزرق.

١٦ - وفي ٦ و ٩ حزيران/يونيه، أحلى الجيش اللبناني اثنتين من نقاط التفتيش الثلاث التابعة له في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ واحدة على الطريق من الناقورة إلى الحدود الإسرائيلية قرب موقع الأمم المتحدة جنوب الناقورة، وأخرى بين بيت ياهوم وتبنين. وفي ٩ حزيران/يونيه أيضا، قلّص قوام وجود الجيش اللبناني في موقع متقدم في ميناء الناقورة لصيد الأسماك من دائم إلى عرضي. وقالت السلطات اللبنانية إن التدابير المخططة جزء من إعادة نشر لقوات الجيش في كل أرجاء البلد نتيجة خفض قوام جنود الجيش من ٦٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠. وفي ١٩ حزيران/يونيه، أقام حزب الله نقطة تفتيش جديدة على الطريق من الناقورة إلى حدود مع إسرائيل في رأس الناقورة قرب المدخل الجنوبي لمقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتولى حزب الله مراقبة حركة السير على هذه الطريق ومنع تنقل المدنيين إلى الحدود. وعقب اجتماعات مع السلطات اللبنانية، فيها أعربت القوة المؤقتة عن بالغ القلق إزاء إغلاق مواقع الجيش وإنشاء حزب الله موقعا له على مقربة من ذلك، أبلغت القوة المؤقتة بأن نقطة التفتيش الواقعة على امتداد طريق الناقورة - رأس الناقورة ستعود إلى سابق عهدها وبأن الوحدات سوف تنشر بصورة دائمة في ميناء الناقورة لصيد الأسماك. وأبلغت أيضا بأن نقطة التفتيش الواقعة على مقربة من تبنين سيتم تفكيكها لأنها لم تعد تخدم الأغراض المتوخاة، لوجود عدة طرق تجري في موازاة لنقطة التفتيش. وفي ١ تموز/يوليه، أعاد الجيش اللبناني إنشاء نقطة التفتيش على الطريق من الناقورة إلى رأس الناقورة في الموقع الأصلي، وجهزها بأربعة جنود. وفي وقت لاحق فكك حزب الله نقطة التفتيش التابعة له. وأبلغت السلطات اللبنانية القوة المؤقتة بأن الجيش سوف يحافظ على نقطة التفتيش في المنصوري على الطريق من الناقورة إلى رأس الناقورة.

١٧ - وواصل حزب الله الاحتفاظ بوجوده على نحو مرئي قرب الخط الأزرق، بمواقعه الدائمة للمراقبة، وبنقاط التفتيش المؤقتة التابعة له، وبدورياته، منفذا أعمالا إنشائية لتحسين بعض مواقعه الثابتة وتوسيعها. هذا وقد تم القيام ببعض أعمال التشييد والتوسعة هذه بقرب شديد من مواقع الأمم المتحدة، فشكّلت بذلك أخطارا أمنية إضافية على أفراد الأمم المتحدة ومعداتها. وما زالت الأعمال الإنشائية هذه متواصلة حتى هذا التاريخ على الرغم

من الاعتراضات المتعددة التي وجهتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى السلطات اللبنانية.

١٨ - وقد واجهت قوة الأمم المتحدة في لبنان أحيانا حالات مؤقتة منع حزب الله القوة المؤقتة من المرور وتهديدات استهدفت دوريات الأمم المتحدة. ومع ذلك كانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة قادرة على استعادة حرية تنقلها وعلى تأكيد حرية تنقلها في غضون فترة زمنية قصيرة جدا.

١٩ - وتم القيام بتظاهرات عند الجانب اللبناني من الخط الأزرق بصورة دورية عند نقاط الاحتكاك التي حددتها في تقارير السابقة، ألا وهي تل الشيخ عباد، شرق حولا، وبوابة فاطمة، غرب المطلة. وقذف المتظاهرون مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية أحيانا بالحجارة وغيرها، وحاولوا في مناسبتين، على الأقل، تفويض السياج التقني. وكانت هذه الحوادث هي السبب في نشر الخوف من شر مرتقب في نفوس أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية حملت في طياتها إمكانية التحول إلى أعمال عنف.

٢٠ - وعادت مسألة استجرار المياه من نهر الحاصباني إلى قرية العجر المقسمة، التي لم تكن مسألة خلافية منذ عام ٢٠٠٢، إلى الظهور في أيار/مايو جراء انخفاض منسوب المياه في النهر. ويقع نظام إمداد القرية بالمياه على الجانب اللبناني من الخط الأزرق، ويتألف من مضختين على الضفة الغربية للنهر ومضختين وخزان على الضفة الشرقية من النهر، ويتصل بأنبوب ممدود عند قاع النهر. وفي ربيع عام ٢٠٠٢، وبعد أن جرفت المياه الأنبوب الموصل، انقطع الاتصال بالمضختين الواقعتين على الضفة الغربية للنهر وتوقف استعمالهما منذ ذلك الوقت. وكان هطول كميات كافية من الأمطار كفيلا بأن يمكن مضختي الماء على الضفة الشرقية للنهر من إمداد القرية بالمياه. على أن انخفاض منسوب النهر هذا العام قد أدى إلى حصول نقص خطير في المياه في القرية. وحاول تقنيون مدنيون من القرية عبور النهر لتشغيل المضختين الواقعتين على الضفة الغربية للنهر، لكن السلطات اللبنانية منعتهم من عبور النهر. وعقب مناقشاتي مع ممثلي الخاص، أعلنت حكومة لبنان أنه لا ينبغي لأي عمل من أعمال الصيانة على أي من ضفتي النهر الشرقية أو الغربية أن يؤدي إلى زيادة في كمية المياه التي يتم إمداد قرية العجر بها إذا ما قورنت بالكمية التي كانت تضخ من قبل. ويواصل ممثلي الخاص اتصالاته الوثيقة مع السلطات اللبنانية والإسرائيلية على حد سواء بهدف حل هذه المسألة.

٢١ - وتم على نحو منظم، ومن دون مواجهة أي حوادث كبيرة، إجراء الانتخابات اللبنانية في الجنوب اللبناني في ٥ حزيران/يونيه. ومن المتوقع أن يعزز نجاح سير الانتخابات

ونائجها هيكل الحكومة وسلطتها في المنطقة وأن يعجل بدمج المنطقة المحتلة سابقا في سائر أجزاء البلد، وأن يهيئ الظروف لإدخال تحسينات على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الجنوب.

٢٢ - وقدمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى السكان المدنيين المساعدة الإنسانية التي اتخذت شكل الرعاية الطبية، ومشاريع للمياه وتقديم معدات وخدمات إلى المدارس ودور الأيتام، وتقديم خدمات اجتماعية إلى المحتاجين. وتم توفير المساعدة المقدمة من القوة المؤقتة من موارد متاحة في المقام الأول من البلدان المساهمة بقوات وتبرعات منفرادى الحكومات. وتعاونت القوة المؤقتة تعاوناً وثيقاً بشأن المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وعدد من السفارات وغير ذلك من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان.

٢٣ - وما زال وجود أعداد كبيرة من حقول الألغام في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تقع أساساً على امتداد الخط الأزرق، يشكل مصدراً لقلق بالغ. فمنذ كانون الثاني/يناير، قُتل مدنيان لبنانيان وأصيب ثلاثة آخرون جراء انفجار ألغام. وواصلت القوة المؤقتة أنشطتها التنفيذية في مجال إزالة الألغام، فدمرت حوالي ٣٠٠ لغم وقطع من الذخيرة غير المنفجرة. واضطلعت القوة المؤقتة أيضاً بتوعية منتظمة لأطفال المدارس بأخطار الألغام.

٢٤ - وعقب حدوث زيادة في الإصابات بسبب الألغام في المنطقة على امتداد الخط الأزرق أجرى فريق مشترك من الأمم المتحدة والجيش اللبناني تقييماً للوضع، ثم بدأ برنامجاً لإصلاح سياج حقول الألغام التالف أو الأجزاء المفقودة منه، وإنشاء سياج جديد في الأماكن التي تقتضي ذلك. وخلال هذه الفترة تم وضع علامات على ٩ كيلومترات من واجهات سياج الألغام على امتداد الخط الأزرق التي كانت تشكل خطراً على المجتمع المدني كما تم نصب سياج عليها من قبل فريق من الجيش اللبناني يعمل بتنسيق مع مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

٢٥ - واصلت عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تركيزها على امتداد الخط الأزرق. فالقوة المؤقتة منتشرة في منطقة عملياتها لدعم إعادة السلام والأمن الدوليين إلى الجنوب اللبناني بالعمل على الحفاظ على وقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق وذلك من خلال دورياتها الأرضية والجوية التي تجوب منطقة عملياتها، ومن خلال المراقبة من

مواضع ثابتة ومن خلال إجراء اتصالات وثيقة مع الأطراف المعنية، ويهدف الإجراء الأخير إلى معالجة الانتهاكات وتسوية الحوادث ومنع التصعيد. هذا وقد قدمت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من خلال فريق المراقبين في لبنان، الدعم إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أدائها ولايتها.

٢٦ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٨٣ (٢٠٠٥)، قام فريق للتقييم من إدارة عمليات حفظ السلام، في أيار/مايو، بزيارة إلى القوة المؤقتة وأجرى مشاورات في بيروت مع مسؤولين عسكريين وحكوميين، ومع ممثلي السلك الدبلوماسي، وممثلي منظومة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تقديم توصيات إلى المجلس بشأن استعراض ولاية القوة المؤقتة وهياكلها. وركز الفريق في مشاوراته على تقييم الاحتياجات المتواصلة للقوة المؤقتة للاضطلاع بأنشطتها في إطار أدائها ولايتها الحالية وما قد تسوغ التطورات في الحالة في الميدان من تغيير في تشكيل القوة المؤقتة وولايتها.

٢٧ - ووجد الفريق أن الوضع العسكري في الجنوب اللبناني وفي جوار الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل لم يتغير كثيرا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عندما غير تشكيل القوة المؤقتة بما يتناسب ودورها الحالي وحجمها الراهن. ذلك أن كتيبتَي القوة المؤقتة، اللتين قدمتهما الهند وغانا، تواصلان رصد المقتربات إلى الخط الأزرق، وذلك من خلال المراقبة وتسيير دوريات من ٢١ موقعا عسكريا قريبا من الخط الأزرق تدعمها ١٩ موقعا وسيطا وعميقا. وتدعم هذه الأنشطة دوريات الطائرات العمودية للقوة المؤقتة وأنشطة فريق المراقبين في لبنان العامل من أربع قواعد للدوريات. وتتوفر للقوة المؤقتة ولفريق المراقبين الدوليين، من خلال أنشطتهما المنسقة، القدرة على إجراء التحقيق والتثبت من المسائل الحساسة للعمليات وإقامة الارتباط مع الأطراف في الصراع، والحد إذن من التوترات ووقوع الحوادث على امتداد الخط الأزرق. ومن الأهمية ملاحظة أن ليس هناك مصادر رئيسية للاتصال بين حكومتي أو قوات دفاع إسرائيل ولبنان بشأن المسائل العسكرية. وتكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إذن هي المصدر الرئيسي للارتباط بشأن المسائل العسكرية بين البلدين. ويرى فريق التقييم حسب تقديره للأمور أن لدى القوة المؤقتة، جنبا إلى جنب مع فريق المراقبين في لبنان، ما يناسب من حجم وقدرات وهيكل ونشر للاضطلاع بمهامها على نحو احترافي وكفؤ وفقا لولايتها الحالية والظروف الإقليمية، وأنها تحتفظ بالقدرة والمرونة الكافيتين للاستجابة لمهامها المحتملة على مدى الأشهر الستة القادمة.

٢٨ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تضم ١٩٩٢ فردا من كل من أوكرانيا (١٩٦)، وأيرلندا (٥)، وإيطاليا (٥٢)، وبولندا (٢٣٣)،

وغانا (٦٥٢)، وفرنسا (٢٠٦)، والهند (٦٤٨). وساعد القوة المؤقتة في أدائها مهامها ٥١ مراقبا عسكريا. وتبين خريطة مرفقة مواقع انتشار القوة المؤقتة حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، عيّنت القوة المؤقتة ٣٩٣ موظفا مدنيا، كان تعيين ١٠٣ منهم دوليا وتعيين ٢٩٠ منهم محليا. وواصل اللواء ألان بيليجريني (فرنسا)، عمله قائدا للقوة. وتسلم بيدرسون، الذي عُين ممثلا شخصيا لي في الجنوب اللبناني، مهامه من ستافان دي مستورا في نيسان/أبريل.

٢٩ - ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، قضى ٢٤٦ فردا من القوة نجبهم، ٧٩ منهم نتيجة لإطلاق نار أو لانفجار قنابل، و ١٠٥ نتيجة لحوادث، و ٦٢ نتيجة لأسباب أخرى. وقد أصيب ما مجموعه ٣٤٥ من أفراد القوة المؤقتة بجروح نتيجة إطلاق النار أو انفجار الغام.

رابعا - المسائل المالية

٣٠ - في القرار ٣٠٧/٥٩، المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، رصدت الجمعية العامة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مبلغا إجماليه ٩٤,٣ مليون دولار، بمعدل شهري قدره ٧,٩ ملايين دولار، للإبقاء على القوة المؤقتة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، على النحو الموصى به في الفقرة ٤٠ أدناه، فإن تكلفة الإبقاء عليها ستقتصر على ما وافقت عليه الجمعية العامة.

٣١ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب للقوة المؤقتة قد بلغت ٥٤,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ ذاته ١ ٧٢٩,٢ مليون دولار.

خامسا - الملاحظات

٣٢ - خلال فترة اتسمت بقدر كبير من عدم اليقين على الصعيد السياسي في البلد، نعم الجنوب اللبناني بهدوء نسبي. لكن أعمال القتال التي وقعت في أيار/مايو، والحادث الخطير، الذي وقع في ٢٩ حزيران/يونيه، أثبتا مرة أخرى أن الوضع ما زال متقلبا وهشا وينطوي على احتمال أن تتردى الأحوال. وما انفكت إسرائيل ولبنان يعلنان كلاهما بانتظام رغبتهما في تجنب المواجهة وزعزعة الاستقرار في المنطقة وإني أشجع الطرفين على بذل قصارى جهدهما لتجنب جميع الانتهاكات للخط الأزرق وعلى تعزيز الهدوء والسكينة. ولبلوغ هذه الغاية، أكرر دعوتي جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات

الصلة، وإلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس للإسهام في تثبيت الاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقاً.

٣٣ - هذا وقد حملت واقعة إطلاق الصواريخ عبر الخط الأزرق إلى إسرائيل في أيار/مايو، الذي ارتكبته عناصر مسلحة غير معروفة الهوية، في طياتها إمكانية كبيرة لتصعيد عسكري. ولا بد من ملاحظة أن قوات الدفاع الإسرائيلية قد تصرفت بضبط للنفس ولم ترد عسكرياً على الهجوم. واتخذت السلطات اللبنانية موقفاً رسمياً مضاداً لهذه الهجمات المنتهكة من أراضيها، وأعربت عن التزام بوقف هذه الانتهاكات.

٣٤ - وما زال استمرار إسرائيل في استخدام الغارات الجوية لانتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيها أمراً يشكل مصدراً للقلق بالغ. ذلك أن الغارات الجوية تصعد التوتر وتعكر صفو الهدوء الذي ما زال هشاً حتى الآن على امتداد الخط الأزرق. ولم تشهد هذه الفترة أي أحداث لإطلاق النار المضادة للطائرات عبر الخط الأزرق. على أنه ينبغي لفت الأنظار إلى انتهاك المجال الجوي الإسرائيلي بإطلاق طائرة بلا طيار من الأراضي اللبنانية. وأود أن أكرر موقفنا الثابت ألا وهو وجوب عدم القيام بانتهاكات جوية من أي من جانبي الخط الأزرق، وأود أن أذكر جميع الأطراف بوجوب وقف كل الأعمال العدائية وبأن انتهاك ما لا يمكن أن يكون مسوغاً لانتهاك آخر. وإني إذ ألاحظ بقلق القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية مؤخراً على الدوريات التي تقوم بها على امتداد الخط الأزرق والطائرات العمودية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فياني أكرر من جديد دعوة مجلس الأمن إلى الأطراف للتعاون التام مع الأمم المتحدة ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٣٥ - إن التنمية الاقتصادية للجنوب ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالسلام والأمن. وإني لأدعو الحكومة، والمناخين الدوليين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجنوب اللبناني.

٣٦ - ومنذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير، ما برح لبنان يمر بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي المتزايد، الذي يتبدى بالتظاهرات الواسعة النطاق في العاصمة وباستقالة الحكومة، وبشن عدة هجمات بالقنابل في أنحاء مختلفة من بيروت، وباغتيال الصحفي سمير قصير والسياسي جورج حاوي، وبالقيام مؤخراً بالهجوم على موكب وزير الدفاع الياس المر. هذا وقد مكّن سحب القوات السورية من لبنان، في أواخر نيسان/أبريل، من إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة على مدى أربعة أسابيع في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وعلى القوات المسلحة اللبنانية أن تبرهن الآن أن في وسعها الحفاظ على الأمن الفعلي في كل أرجاء البلد فيما يتم إجراء تقليص كبير في عدد أفراد الجيش اللبناني.

٣٧ - ويعتمد الاستقرار في المنطقة اعتمادا كبيرا على قيام حكومة لبنان بممارسة بسط سلطتها على كامل أراضيها، وإن يكن مستوى السلطة والسيطرة ما زال محدودا. ذلك أن الجيش اللبناني منتشر في مناطق على مبعده من الخط الأزرق وقوات الأمن المشتركة وأن وحدات الدرك تقوم ببعض الدوريات المتنقلة وتحتفظ ببعض نقاط التفتيش في منطقة العمليات. وهذه الظروف تمكّن قوات حزب الله من أن تكون على قرب منظور من الخط الأزرق، وأن تحتفظ بمواقع تكون قريبة أحيانا من مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأن تضطلع أحيانا بهجمات عبر الخط الأزرق. وإني لأمل مخلصا في أن تغتنم حكومة لبنان المشكّلة حديثا الفرص التي يتيحها الوضع السياسي الذي تغيّر في لبنان وأن تستجيب لدعوة مجلس الأمن إلى بذل جهود قوية لإعادة بسط سلطتها الفعلية والكاملة على كل مناطق الجنوب، بما في ذلك نشر القوات المسلحة اللبنانية، وفي أن تبذل قصارى جهدها في كفالة استتباب الهدوء. وأؤكد على الحاجة الملحة إلى أن تفرض الحكومة سيطرتها على استخدام القوة في كامل أراضيها، وإلى أن تمنع شن هجمات من لبنان عبر الخط الأزرق.

٣٨ - وإني إذ أعود إلى ذكر التقييم الذي يضطلع به فريق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي زار لبنان، فإني اتفق مع الرأي القائل بأنه ما زال من الضروري، في ظل الوضع السياسي والأمني القائم حاليا في الجنوب اللبناني، الجمع بين المشاة المسلحين والمراقبين غير المسلحين كيما يتسنى لقوة الأمم المتحدة في لبنان الاضطلاع بمهامها التي كُلفت بها. ذلك أن من الضروري الإبقاء على المستوى الحالي للقوة المسلحة للاحتفاظ في منطقة العمليات بالمواقع الحاسمة الأهمية التي تتولى رصد الخط الأزرق ومقترباته، ولتوفير الحماية اللازمة لأفراد وأصول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق المراقبين في لبنان على حد سواء.

٣٩ - وأكدت السلطات اللبنانية والمحاورون الدبلوماسيون، الذين التقتهم بعثة التقييم، من دون استثناء، على أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت تضطلع، في الظروف السياسية والأمنية الغامضة السائدة حاليا على النحو المذكور أعلاه، بدور حاسم الأهمية في تنفيذ ولايتها وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأعتقد أن الوضع الراهن في لبنان والمنطقة الأوسع نطاقا لا تدعم إجراء تغيير في ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو إجراء إعادة تشكيل آخر للقوة في هذه المرحلة. وتتمثل توصيتي بأن تواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في ظل الظروف الراهنة، الاضطلاع بعملها لتسهم في إعادة السلام والأمن الدوليين من خلال القيام بالمراقبة والرصد والإبلاغ عن التطورات المستجدة في منطقة عملياتها وإقامة الاتصال مع الأطراف المعنية للحفاظ على الهدوء والسكينة.

٤٠ - وفي رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إليّ من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، نقل الممثل الدائم للبنان طلب حكومته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى. وفي ضوء الظروف السائدة في المنطقة، فإنني أؤيد التمديد وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة المؤقتة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، من دون إدخال أي تغييرات على قوام القوة المؤقتة وتكوينها.

٤١ - وإذ يأخذ في نظر الاعتبار التطورات الإيجابية التي استجرت مؤخرًا في لبنان، وإذ يعترف بالتحديات التي ستواجه حكومة لبنان الجديدة، سيبحث ممثلي الخاص مع الحكومة اللبنانية الخطوات التالية في الإعداد لتوسيع نطاق سلطتها في الجنوب والدعم الذي يمكن الأمم المتحدة تقديمه لتحقيق هذا الغرض. وفي الوقت ذاته، تقف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أهبة الاستعداد لمساعدة السلطات اللبنانية في التخطيط لنشر الجيش في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وسوف يُقيم على نحو دائم ما يترتب على زيادة وجود القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب من آثار على القوة المؤقتة.

٤٢ - كما سيواصل ممثلي الشخصي في الجنوب اللبناني والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط عملهما لمُد الأطراف بالدعم السياسي والدبلوماسي للأمم المتحدة في إنشاء سلام وأمن دائمين في الجنوب اللبناني. ذلك أن الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادًا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ما زالت حاجة حتمية.

٤٣ - ومن أجل أن أقدم توصية بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عليّ أن ألفت الأنظار مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة المؤقتة. ففي الوقت الراهن تبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة ٥٤,٤ مليون دولار. وهذا المبلغ يمثل الأموال المستحقة للدول الأعضاء التي تسهم بقوات تشكل القوة المؤقتة. إنني لأناشد جميع الدول الأعضاء أن تسد جميع أنصبتها المقررة كاملة على وجه السرعة وبأن تسوى جميع المتأخرات المتبقية. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتفهمها وصرها في هذه الظروف العصيبة.

٤٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للمنسق الخاص، الفارو دي سوتو، ولممثلي الشخصي، غير بيدرسين، وأن أثنى على قائد القوة المؤقتة، اللواء ألين بيليجريني، وعلى رجال ونساء القوة المؤقتة للطريقة التي اضطلعوا بها بمهمتهم الصعبة والخطيرة في كثير من الأحيان. فقد كان تحليهم بالانضباط والقدرة على التحمل من طراز رفيع ويُعد مفخرة لهم وللأمم المتحدة.



Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

Map No. 4144 Rev. 11 UNITED NATIONS
July 2005